

بعد هبة أكتوبر عام 2000، اكتشف الفلسطينيون في إسرائيل معاني العقوبات الاقتصادية وسياسات الإفقار بصورة جلية. فمن جهة، قامت مصانع إسرائيلية تزود مواد غذائية أولية بالامتناع عن دخول البلدان العربية، وذلك لأسباب "أمنية". ومن جهة أخرى، هجر المستهلك الإسرائيلي البلدان العربية ولم تعد تغريه أسعار السلع والخدمات، وبدأت الدولة بتطبيق سياسات إفقار أشد وطأة تجاه السكان الفلسطينيين في الداخل، وحوّلت البلدان العربية إلى جيوتها فقر وعنف. من هنا اكتشف المواطن العربي أنّ المصانع الإسرائيلية والمستهلك الإسرائيلي لا يقيسون علاقاتهم الاقتصادية بالمواطن العربي وفقاً لقواعد الربح والخسارة الماديين، ولا تتحكّم شروط العرض والطلب بايقاعات تعاملهم مع العرب، بل وفقاً لأهدافه القومية. علاوة على ذلك، بات من الواضح وجود اقتصادان مقسومان في إسرائيل: الاقتصاد العربي والاقتصاد الإسرائيلي.

حينذاك بدأت تطفو على الأجدنة العامة العربية، ومن بعدها على الأجدنة الحكومية -ولا سيما بعد تقرير لجنة أور (اللجنة الرسمية للتحقيق في أعمال عنف بين الشرطة ومواطنين في العام 2000)-، "المسألة الاقتصادية" للفلسطينيين في إسرائيل. قبل ذلك، لم تتعامل النخب الفلسطينية ولا الأحزاب العربية أو اليهودية-العربية مع "مسألة اقتصادية" للفلسطينيين في إسرائيل، أو مع وجود اقتصاد عربي في إسرائيل يحتاج إلى أدوات خاصة لتطويره، ولم تنل مسألة الاقتصاد حيّزاً كبيراً في النقاش السياسي والحزبي. وكان المطلب الاقتصادي الأبرز لدى الفلسطينيين هو المساواة و "دولة الرفاه" وضمان حقوق العمّال والمستضعفين (وكان دائماً يحلّ في مرتبة ثانوية بعد المطالب السياسية القومية ومطلب إنهاء الاحتلال).

على الرغم من التحوّل في تعريف وتفسير الحالة الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل، وبداية الحديث عن الحاجة إلى تطوير الاقتصاد العربي وإزالة عوائق التنمية، وتبوؤ الحالة الاقتصادية للفلسطينيين مكانة مهمة في الأجدنة والنقاش العام، فإنّه حتى الآن لا رؤيا اقتصادية جماعية للفلسطينيين في

إسرائيل، ولا نقاش جدّي حول المطالب الاقتصادية ولا حول تعريف المشاكل الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل، ولا حول السياسات الاقتصادية الأفضل لهم. من هنا تتبع خصوصية العدد الحالي من دورية "جدل" الذي يناقش السؤال: "ما هي السياسة الاقتصادية الفضلى أو النظام الاقتصادي الأفضل للفلسطينيين في إسرائيل؟" هل هو النظام الاشتراكي، أم الرأسمالي، أم الدمج بينهما؟ وما هي أدوات "تطوير الاقتصاد العربي؟". ويتضمّن العدد مقالة تحليلية لامطانس شحادة، وأربع وجهات نظر؛ اثنتان منها تتناولان سؤال النظام الاقتصادي (بقلم كلّ من بروفيسور عزيز حيدر، و د. ماجد خمرة)، واثنتان تتناولان إمكانيات وأدوات تطوير الاقتصاد العربي (بقلم كلّ من د. رجا الخالدي ود. باسل غطاس).

في المقالة التحليلية في هذا العدد، يرى امطانس شحادة أنّ السياسة الاقتصادية المنتهجة حيال مجموعة الأقلية العربية تعبّر عن خليط مرّكب بين احتياجات الدولة لاستغلال "مساهمة" الأقلية العربية في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي، وفي المقابل تعبّر عن الرغبة في الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية. ويقترح إعادة تعريف الضائقة والدونية الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل ووضعها في إطارها السياسي القوميّ الأوسع، والتعامل معهما كجزء من عملية إقصاء سياسي اجتماعي شامل. ويرى أنّ تغيير الحالة الاقتصادية لدى الفلسطينيين في إسرائيل مرتبط على نحو مباشر بإنهاء الإقصاء الاجتماعي السياسي، وتغيير المكانة السياسية والمدنية للفلسطينيين، أي المشاركة في اتخاذ القرار ووضع السياسات (الاقتصادية منها والاجتماعية والتطوير والتنمية).

وفي محور السياسات الاقتصادية الأنسب للفلسطينيين في إسرائيل، يرى عزيز حيدر أنّ نظام الاقتصاد المركزي ودولة الرفاه الذي ساد إسرائيل حتى أواسط الثمانينيات سلب المواطنين العرب فرص المنافسة واستخدام مواردهم المادية والبشرية الضرورية لتطوير اقتصادهم. وفي الوقت نفسه، إنّ هذا النظام قد وقرّ حدًا معيّنًا من الخدمات والضمان الاجتماعي. رغم التمييز في مقدار الخدمات ونوعيتها، كانت هذه ذات أهميّة فائقة في حالة مجتمع ضعيف ما كان بوسعه توفيرها لأفراد. بيد أنّ استمرار هذا النظام يعني استمرار التمييز وتخلف الاقتصاد العربي واستمرار التبعية الاقتصادية للقطاع اليهودي ومؤسسات الدولة. لذا، إنّ التحوّل إلى اقتصاد السوق الحرّ يحمل في طياته إيجابيات سلّبتها النظام المركزي من الشرائح الأضعف اقتصاديًا (ولا سيّما المواطنين العرب). فهو يوفّر فرص المنافسة الحرة والمبادرة وتوظيف الطاقات وحتى فرص الإبداع والتميز. لذا، من الأفضل للعرب في إسرائيل الاندماج في النظام الجديد واستغلال الفرص التي يوفّرها، من خلال خطة تنمية

تقوم على تنشيط الموارد الاقتصادية، وتنمية المصالح الكبيرة والمتوسطة، والعمل في الوقت نفسه من أجل تطبيق نظام رفاه اجتماعي شمولي يضمن الحد الأدنى من الخدمات ومستوى الحياة للشرائح الفقيرة، وإنشاء جهاز تضامن وتكافل داخلي يساهم في تخفيف حدة الفقر.

أما ماجد خمرة، فيرى أنّ الإمكانية الأنسب هي الدمج بين نظام اشتراكي ورأسمالي يناسب احتياجات وطاقت المواطنين العرب. ويقول إنّ أيّ طرح في المجال الاقتصادي -سواء أكان الليبرالي أم الاشتراكي- يتعارض مع "حيّز الوجود" الذي رسمته إسرائيل سترفضه الدولة. لذلك يبقى السؤال داخلياً في إطار الملعب الفلسطيني. ويؤكد خمرة أنّ الطرح الليبرالي حاضر في الفضاء اليومي بحكم الواقع الموضوعي القائم في إسرائيل. لكن هذا الحضور لا ينفى التفكير في بديل العدالة الاجتماعية. والحكمة الاقتصادية تحثّ علينا استخدام الانتقائية والبراغماتية في الطرح الاشتراكي، خلافاً لما هو متبع في الأدبيات الاشتراكية. ويضيف خمرة: "ما دنا قد حدّنا أنّ البدائل هي خيار داخلي، سيكون من الأنسب السيرُ فُدمًا في بناء المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعيّ الواسع، إلى جانب المبادرات الفردية والدخول في مسيرة مراحلية تحوي في طياتها مسألة الوحدة والاتحاد، التي لا تنفي القفز من نجاحات فردية متفرقة".

أما في ما يتعلق بإمكانيات وأدوات تطوير الاقتصاد العربيّ، فيرى رجا الخالدي أنّه على الفلسطينيين عدم التمسك بتجارب ومشاريع التعاون والشراكة والتبادل والاستثمار المشترك (مع أطراف إسرائيلية) التي أثبتت فشلها في السابق، كونها تركز على افتراضات علمية خاطئة وافتراضات سياسية من الصعب تحقيقها وعود اقتصادية كاذبة. ومن جهة أخرى، يرفض الطرح الذي يعتقد باستحالة تحقيق المساواة وتنمية مماثلة لتلك التي لدى اليهود، ويكتفي بمحاولة اللحاق بالاقتصاد الصهيونيّ حسب شروطه. وبدل هذه الطروحات، يقول خالدي "لا ينبغي أن نسلّم بالأمر الواقع، ولا أن نخضع لليأس، وذلك من خلال استنكار نقاط القوة الاقتصادية العربية التي يمكن جعلها سلاحاً قوياً لا لمقاومة "نكوص التنمية" فحسب، وإنما كذلك لإعادة بناء اقتصاد عربيّ في فلسطين". وهكذا فإنّه لم يعد مقبولاً أو مفيداً النظرُ إلى ما يواجه الاقتصاد العربيّ في إسرائيل بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في سائر المناطق المجاورة، حيث إنّ السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية والمالية والاستثمارية المتحكّمة هي ذاتها، أو متشابهة جداً، وفرص التبادل التجاريّ والماليّ والاستثماريّ العربيّ-العربيّ عبر الخط الأخضر وفيرة، بل ربّما أكثر من الشركات اليهودية العربية المنادى بها هنا وهناك. والاحتمالات الكبيرة لتطوير الاقتصاد العربيّ هي عن طريق الرأسمال

الفلسطيني "الوطني" والتشبيك الاقتصادي مع الشتات والأراضي المحتلة -ومدينة القدس على وجه الخصوص.

أمّا باسل غطّاس، فيعتقد أنّ تطوير وتنمية الاقتصاد العربيّ يكونان عبْر إيجاد معادلة تعايش بين ضرورة الاندماج في الاقتصاد الإسرائيليّ والتكامل معه كشرط لتحقيق النموّ الاقتصاديّ ومكافحة الفقر وتحقيق المساواة بصورة عامّة، والاستفادة من المشاريع والخطط الحكوميّة المقترحة لتنمية الاقتصاد العربيّ، دون أن يكون ذلك على حساب الهوية القوميّة والتنازل عن ثوابت سياسيّة. ومن جهة ثانية، من الضروريّ التكامل الاقتصاديّ مع العالم العربيّ، وإيلاء نسج الوشائج والعلاقات الاقتصاديّة العمليّة المثمرة أهميّة خاصّة، وذلك كإستراتيجية مهمّة للنموّ الاقتصاديّ والبقاء والتطوّر في الوطن ومواجهة هجرة العقول إلى الغرب، والقيام بذلك دون الوقوع في مطبّات التطبيع. ويرى غطّاس أنّ إيجاد صيغة تعايش داخلها هذان النقيضان ليس بالأمر السهل بتاتاً، بيّد أنّه ليس بمستحيل كذلك.